دول «التعاون» مستعدة لاتفاق تجارة حرة مع سوريا

دمشق-كونا:

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية أن دول المجلس مستعدة لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا على الفور.

وأعرب العطية في حديث لصحيفة «تشرين» السورية في عددها امس عن التقدير للدور السوري الفاعل بقيادة الرئيس بشار الأسد في انجاح قمة الرياض التي اختتمت أعمالها يوم الخميس الماضي.

ووصف قمة الرياض بأنها قمة عربية نادرة على صعيد أهمية قراراتها والحضورين العربي والعالمي الكبيرين.

وأشاد العطية بالرؤية السورية، وقال انها دائما واقعية فيما يخص التضامن والوفاق العربي وان استضافة سوريا للقمة العربية القادمة في دمشق ستزيد من أهمية القمة التي تأتي مكملة ومرسخة لما تم الاتفاق عليه في اعلان الرياض وقرارت القمة العربية.

وأضاف ان قرارات القمة تم اتخاذها بيسر وتفاهم كامل وهذا بحد ذاته رسالة الى دول العالم مفادها ان الدول العربية تنبض بتوجهها الى مناخات التضامن والتعاون والتكامل الاقتصادي.

وشدد على أن قمة الرياض وحدت القلوب وأعادت الثقة المتبادلة بين قادة الدول العربية منوها بكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي شكلت منهجا وبرنامجا للعمل خلال هذا العام حتى انعقاد قمة دمشق التي تعلق عليها آمالا كبيرة.

عبدالرحمن العطية

370 مليون دولار أرباح البنك العربي

عمان-اف ب:

اعلن البنك العربي الذي يعتبر من اهم المصارف في الشرق الاوسط والذي يتخذ من الاردن مقرا له اليوم الاحد في بيان انه حقق ارباحا صافية العام الماضي بلغت 370.8 مليون دولار هي الاعلى في تاريخه.

وبحسب البيان الذي تلقت «فرانس برس» نسخة عنه فان البنك «حقق ارباحا صافية بعد الضريبة والمخصصات بلغت 263.3 مليون دينار (370.8 مليون دولار) العام الماضي بارتفاع نسبته 31.6 ٪ مقارنة مع الارباح الصافية للعام 2005». وبحسب البيان بذلك العربي بذلك الارباح الصافية الاعلى في تاريخه».

واقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد الجمعة «توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 25٪ من القيمة الاسمية للسهم عن نتائج العام 2006 شكلت نحو 89 مليون دينار (125.3 مليون دولار)».

وكان البنك العربي المسجل في الاردن اول مؤسسة مصرفية مملوكة من القطاع الخاص وباشر اعماله في القدس في 1930 قبل انتقاله الى الاردن. وتتمتع مجموعة البنك العربي باكبر شبكة مصرفية في العالم العربي وتتواجد عبر 400 فرع في 28 دولة في خمس قارات.

الجزائر: سعر النفط «جيد» ونتوقع استقراره

الخلاف مع إيران يزيد من أسعار النفط والبنزين

شكيب خليل

نيويورك-د ب أ:

أدى تصاعد الخلاف مع إيران حول ملفها النووي واحتجازها للبحارة البريطانيين الخمسة عشر إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية لاعلى معدلاتها خلال العام الحالي وارتفع سعر النفط في نيويورك خلال أسبوع واحد بنسبة ستة بالمئة تقريبا.

وسجل سعر برميل النفط الخام من النوع الخفيف في نيويورك يوم الجمعة الماضي 65.87 دولارا مقابل 66.03 دولارا للبرميل يوم الخميس الماضي وهو أعلى سعر منذ سبتمبر 2006 في الوقت الذي سجل فيه مزيج برنت 68.10 دولارا للبرميل.

ويظل الرقم القياسي المسجل لاسعار النفط في الرابع عشر من يوليو 2006 وهو 78.40 دولارا للبرميل بعيد المنال في الوقت الحالي ولكن الاسعار التي تراجعت بشكل متفاوت تحت حاجز 50 دولارا للبرميل عادت للصعود من جديد.

وصاحب ارتفاع أسعار النفط حدوث زيادة في أسعار البنزين حيث اقترب سعر الجالون للمستهلك الامريكي من الثلاثة دولارات أي نحو 0.60 يورو للتر الواحد وهي حدود مؤلمة للمواطن الامريكي مع حلول فترة أعياد الفصح وفي ظل حرصه على استقلال السيارات الكبيرة ذات المعدلات العالية في الاستهلاك، وفي مقدمتها السيارات ذات الدفع الرباعي والمحركات العاملة بست أو ثمان اسطوانات. وأدى تفاقم الخلاف مع إيران إلى إصابة أسواق النفط بحالة من عدم الاستقرار.

وسجلت العقود الاجلة تسليم شهر مايو المقبل 70.04 دولارا للبرميل فيما سجلت عقود يوليو المقبل في بورصة نيمكس 68.25 دولارا للبرميل. وفي السياق ذاته، قال وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل امس إن أسعار النفط الحالية «جيدة»، وتوقع استقرار الأسعار حتى نهاية 2007.

وأبلغ خليل مؤتمرا صحفيا «2007 سوف يشهد استقرارا في الأسعار»، مضيفا أن من المتوقع لإيرادات الجزائر في 2007 أن تضاهي نفس مستوياتها في 2006 بفضل ضريبة جديدة على الأرباح الزائدة أو «الاستثنائية» فرضتها الحكومة على شركات الطاقة العالمية العاملة في الجزائر.

بزيادة قدرها 5 مليارات دولار

الصادرات المصرية ترتفع إلى 19 مليار دولار

القاهرة-كونا:

اكد تقرير اقتصادي صدر أمس ان الصادرات المصرية بلغت 19 مليار دولار بزيادة 5 مليارات دولار عن العام السابق والذى حقق 14 مليار دولار نتيجة فتح أسواق جديدة أمام صادرات مصر من خلال تفعيل الاتفاقيات الدولية (الدولار 5.75 جنيه).

ولفت وزارة التجارة والصناعة في التقرير الى ان الشركات التي قامت بالتصدير الفعلي للولايات المتحدة في اطار بروتوكول الكويز وصل عددها الى 137 شركة العام الماضى بزيادة نسبتها 154 في المئة عن العام السابق حيث بلغت قيمة صادرات مصر الى امريكا 164.7 مليون دولار بزيادة نسبتها 167 بالمئة.

واشار التقرير الى تفعيل اتفاقية أغادير بين مصر وتونس والمغرب والاردن اضافة الى توحيد وتطوير قواعد المنشأ العربية لتتفق مع قواعد المنشأ العالمية وتفعيل اللجان المشتركة على المستوى الثنائي وابرام اتفاقية للتجارة الحرة مثلما يحدث مع تركيا وروسيا.

كما بين التقرير قيام مكاتب التمثيل التجارى المصرية بالخارج بتوفير 409 فرصة تصديرية اضافة الى اتخاذ عدد من الخطوات لتبسيط اجراءات الاستثمار الصناعى حيث تم تلقى 1352 طلبا من المستثمرين باجمالي مساحة قدرها 9.7 ملايين متر مربع.

واظهر التقرير خفض الاعباء المالية على المستثمرين والعمل على حل مشكلة تمويل انشاء المصانع بالصعيد واستحداث نظم لتيسير طرق السداد بالنسبة للاراضي الصناعية تمنح المستثمر امكانية السداد على 10 سنوات بدلا من 4 سنوات.

يذكر ان اتفاق الكويز يتيح التصدير للمنتجات التي يتم التعاون في انتاجها مع اسرائيل.

الكويت تخفض سعر اعادة الشراء إثر مضاربات الدينار

الكويت-رويترز:

خفض البنك المركزي الكويتي سعر الفائدة القياسي على عقود إعادة الشراء بواقع 12.5 نقطة أساس امس بعدما حذر المضاربين من المراهنة على رفع قيمة عملة البلد المصدر للنفط والمربوطة بالدولار الأمريكي.

وتأتي هذه الخطوة بعد أربعة أيام من اعلان البنك عن تحرك وشيك لمواجهة المضاربين في الدينار وبهذا يبلغ سعر الفائدة على عقود إعادة الشراء 5.75 في المئة مما يعني بالنسبة للبنوك الكويتية انخفاض تكاليف اقتراض المال لأجل أسبوع واحد من البنك المركزي.

ومن شأن القرار أن يضخ مزيدا من الدنانير في السوق مخففا من الضغوط الصعودية على سعر الصرف. كما يزيد مخاطر التضخم وهو الهاجس الذي دفع الكويت التي تملك عشرة بالمئة من احتياطيات النفط العالمية إلى رفع قيمة عملتها العام الماضي.

وقال ستيف برايس مدير أبحاث المنطقة في ستاندرد شارترد بدبي «إنه موقف حرج للكويت» مضيفا أن المخاوف بشأن التضخم حالت فيما يبدو دون اتخاذ البنك المركزي خطوة أكبر.

وقال: «12.5 نقطة أساس خطوة ضئيلة جدا والراجح أن يعتبرها مجتمع المال العالمي استجابة ضعيفة». وقال مسؤول بالبنك المركزي إن البنك عدل سعر الفائدة على إعادة الشراء لكنه امتنع عن ذكر الأسباب.

وكان الدينار متداولا عند 0.28930 مقابل الدولار وهو أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر الذي بلغه يوم الأربعاء بعدما حذر البنك المركزي من المضاربة على رفع قيمة العملة.

ويعمد المستثمرون إلى شراء الدينار منذ قال مسؤولون كويتيون إنهم قد يرفعون قيمة العملة المربوطة مثل غيرها من عملات دول الخليج العربية بالدولار الأمريكي.

مؤشر تكاليف المعيشة يصل إلى 2.98% خلال يناير

المعروض النقدي المتصاعد يرفع التضخم في السعودية

الرياض-رويترز:

أظهرت بيانات لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) امس ارتفاع التضخم في المملكة بحساب مؤشر تكاليف المعيشة إلى 2.98 في المئة في يناير من 2.9 في المئة في ديسمبر.

وسجل مؤشر تكاليف المعيشة الذي يستند إلى بيانات من 16 مدينة 103.8 نقطة في يناير صعودا من 103.5 نقطة في ديسمبر و100.8 نقطة في يناير 2006.

ويتوقع البنك السعودي البريطاني (ساب) أن يبلغ معدل التضخم 3.5 في المئة بنهاية 2007.

وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين بساب «سيرتفع بدرجة أكبر لكن الضغوط التضخمية ستبدأ بالانحسار في وقت لاحق من العام. يتوقف هذا على إنفاق المستهلك والنمو في القطاعين النفطي وغير النفطي».

وبلغ المعروض النقدي (م3) 655.8 مليار ريال (174.9 مليار دولار) في فبراير بانخفاض 0.3 في المئة عنه في يناير مواصلا بذلك تراجعه للشهر الثاني على التوالي.

وربما تسبب قرار البنك المركزي رفع أسعار الفائدة 30 نقطة أساس الشهر الماضي في كبح نمو المعروض النقدي الذي أخذ بالصعود تزامنا مع نمو الايرادات في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم.

وقال متعامل في سوق الصرف الأجنبي مشترطا عدم الافصاح عن اسمه «ارتفاع الفائدة ربما قلص الاقتراض لكنه قد يكون مؤقتا. في نهاية الأمر من المفيد مواجهة تفاقم التضخم».

وأضاف أن تعافيا قصير الأجل في سوق الأسهم السعودية في فبراير ومارس قد يكون وجه بعض السيولة من النظام المصرفي إلى الأسهم.

وبلغ صافي الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي 843.16 مليار ريال في فبراير بزيادة 1.5 في المئة عنها في الشهر السابق وبارتفاع 40 في المئة عن مستواها في فبراير 2006.

وارتفعت مطالبات البنوك على القطاع الخاص وهي مؤشر لثقة المستثمر في الاقتصاد 0.8 في المئة في فبراير إلى 473 مليار ريال بعد تراجعها 1.4 في المئة في يناير.

بورصة لندن تدرس تحالفا مع سوق دبي

لندن-رويترز:

أفادت مصادر صحفية امس أن بورصة لندن التي قاومت في عامين أربع محاولات للاستحواذ عليها تبحث الدخول في تحالف استراتيجي مع نظيرتها في دبي.

وقالت صحيفة «الاوبزرفر»: «إن بورصة لندن واحدة من ستة أطراف أجرت محادثات مع سوق دبي المالي العالمي وأن التحالف قد ينطوي على تبادل ضم حيازات». ولم يتسن على الفور الاتصال ببورصة لندن للحصول على تعليق.

14 مليون دولار لـ «شعاع» من بيع حصتها بـ«أونيك»

دبي-رويترز:

قالت شعاع كابيتال التي مقرها دبي امس إنها جنت 52.5 مليون درهم (14.30 مليون دولار) من بيع حصة قدرها 35 في المئة في الشركة العمانية الوطنية للاستثمار القابضة (أونيك).

وأضافت شعاع في بيان بموقع سوق دبي المالي على الانترنت إنها ستلحق الزيادة في أرباحها بنتائج الربع المالي المنتهي في 31 مارس. وشعاع كابيتال أكبر بنك استثمار في الإمارات العربية المتحدة من حيث القيمة السوقية.

وأوضح البيان أن المشتري هو وحدة دبي فينانشال التابعة لدبي القابضة المملوكة لحكومة الإمارة وذلك مقابل 315 مليون درهم.

الإمارات ترفض منح «أملاك» رخصة بنك إسلامي

دبي-رويترز:

قال نائب الرئيس التنفيذي لشركة الإقراض العقاري أملاك للتمويل امس إن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رفض طلبها للحصول على رخصة بنك إسلامي.

وعندما سئل إن كان البنك المركزي قد رفض طلب أملاك قال شهلي أكرم «نعم هذا صحيح». وأرادت أملاك الحصول على رخصة بنك إسلامي بحيث تستطيع قبول ودائع.

وقال أكرم إن قرار البنك المركزي لن يضر بأعمال أملاك لأن الشركة يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل مثل السندات الإسلامية.

بورصة الكويت تعلق تداول سهم سوليدير

الكويت-رويترز:

قالت البورصة الكويتية امس إنها علقت التداول في أسهم شركة سوليدير التي مقرها بيروت لعدم افصاحها عن نتائج العام 2006 كاملا. وكانت البورصة قالت يوم الأربعاء إنها ستعلق التداول في أسهم الشركة اللبنانية وشركتين كويتيين آخرين إذا تقاعست الشركات الثلاث عن اعلان نتائجها. وصرح مصدر بسوليدير في بيروت لرويترز الأسبوع الماضي بأن الشركة العقارية ستذيع نتائجها قبل ذلك الموعد.

ارتفاع مبيعات العقارات بالكويت 22.3٪

الكويت-رويترز:

قال البنك العقاري الكويتي إن قيمة مبيعات العقارات في الكويت التي تشهد مثل معظم أنحاء الخليج طفرة إنشائية ارتفعت بنسبة 22.3 في المئة إلى 2.7 مليار دينار (9.33 مليار دولار) في 2006.

وقال البنك في تقريره السنوي الذي حصلت عليه رويترز امس إن التراجعات في البورصة الكويتية التي هبطت 12.04 في المئة العام الماضي ساهمت في الارتفاع مع عزوف المستثمرين عن الأسهم وضخهم المال في القطاع العقاري. وأضاف التقرير أن الاستثمار العقاري شهد نموا غير مسبوق مع صعود القروض المصرفية في القطاع بأكثر من 26 في المئة في 2005 و19 في المئة في 2006.